بسم الله الرحمن الرحيم
(مشروع كلمة)
مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للدول الأقل نموا
9-13 مايو اسطنبول

فخامة رئيس المؤتمر

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة

الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

بداية اتقدم بالتهنئة لفخامة رئيس وزراء الجمهورية التركية لانتخابه رئيسا لهذا المؤتمر ، كما أشكره وأشكر حكومته والشعب التركي على حسن الضيافة وعلى الجهد الكبير التي تبذله في سبيل إنجاح هذا المؤتمر الهام الذي يبحث أفضل السبل والتواصل لدعم البلدان الأقل نموا.

والشكر كذلك موصول إلى الامم المتحدة ومؤسساتها التابعة ومنها مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي للبلدان الأقلّ نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ، الذي يضطلع بدور المنسق للمؤتمر وقام بجهود تحضيرية لهذا المؤتمر منذ مدة طويلة .

الحضور الكرام

نلتقي اليوم بعد عشر سنوات من الإجتماع الثالث الذي عقد في بروكسل لنؤكد من جديد على ان التحديات المتمثلة بالكوارث الطبيعية والبيئية أو الأزمات العالمية المتعددة في مجالات الغذاء والطاقة والمالية والاقتصاد

تدعونا إلى تعزيز مسيرة التعاون الدولي والشراكة الجماعية للبحث عن وسائل جديدة وخلاقة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الأقل نموا خاصة في زمن العولمة التي أزالت الحدود أمام انتقال تداعيات هذه الكوارث والأزمات من دولة إلى أخرى .

لقد واجهت عملية تطبيق اجندة التنمية العالمية المستدامة خلال السنوات الماضية صعوبات أخرى تتعلق بأليات التطبيق والمتابعة والتنسيق مما أخر من تحقيق الاهداف المتمثلة بالقضاء على الفقر وتحقيق تنمية مستدامة تعود بالنفع على شعوب البلدان الأقل نموا الذين يشكلون 900 مليون نسمة ، يتقاضي نصف هذا العدد يوميا أقل من دولارين . إن التحدي الذي يواجهنا خلال الفترة التي تعقب هذا المؤتمر هو في كيفية تحسين الأداء من خلال خلق آليات متابعة بين الأطراف المعنية لتسريع وتيرة التنمية المستدامة.

إن الجهود الحكومية والدولية فيما يتعلق بالتنمية يجب أن تتركز على الانسان الذي يمثل محرك استدامتها ، ولذلك جاء إعلان الألفية الذي اعتمد من قبل كل الحكومات في سنة 2000 والذي شكل نقطة بارزة في مسيرة التعاون الدولي الجماعي للتركيز على الاحتياجيات والحقوق الأساسية للانسان في المجال الصحي والتعليمي والاجتماعي. وبالرغم من النجاحات في بعض البلدان الأقل نموا إلا أنها لا زالت عرضة للتقلبات المالية والبيئة وأمن الغذاء.

السيدات والسادة

نضم صوتنا للأصوات القائلة بأن هناك أمل ومنها ما أكده معالي الأمين العام للأمم المتحدة بالأمس بأن البلدن الأقل نموا تحتوي على فرص استثمارية قيمة نظرا لما تحتويه من مصادر طبيعية ، إن دور القطاع الخاص والاستثمارات الاجنبية في العملية التنموية مهم وفعال لتسريع وتيرة التنمية المستدامة خاصة عندما تطبق الدول معايير الحكم الرشيد والشفافية وتقوم بإزالة المعوقات التي تقف حائلا أمام قيام القطاع الخاص بدوره المأمول في التنمية الاقتصادية والبشرية.

إن تأسيس شراكة بين القطاع الخاص والعام في هذه الدول الأقل نموا له فوائد منها تعزيز التنافسية وتنويع مصادر الدخل . ونؤكد بأن هذه الشراكة يجب أن لا تبنى على حساب موضوعي البيئة والتغير المناخي.

السيدات والسادة،،

ان وجودنا بينكم اليوم لهو دليل على اهتمام الإمارات العربية المتحدة الكبير بقطاع المساعدات التنموية للبلدان الأقل نموا ، فقد لعبت دولة الإمارات دورا رائدا في تقديم القروض والمساعدات للكثير من الدول المحتاجة .

فمنذ قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر من عام 1971 ، قامت المؤسسات والصناديق الحكومية وغير الحكومية والهيئات الانسانية في دولة الإمارات بمساعدة الشعوب المحتاجة للتنمية ، فوصل إجمالي ما قدمته حتى الآن من مساعدات تنموية وإنسانية إلى ما يزيد عن 133 مليار درهم إماراتي بالإضافة الدور الإيجابي الملموس الذي يساهم به القطاع الخاص الإماراتي في البلدان الأقل نموا وخاصة مجالات البنى التحتية والنقل حيث ساهمت كل من طيران الإمارات والاتحاد والعربية إلى جانب مؤسسة الاتصالات وشركة موانيء دبي وغير من الشركات الاستثمارية الرائدة بأدوار ملحوظة في تسهيل انتقال الافراد الذي انعكس ايجابيا في مجالات السياحة والاستثمار والشحن ونقل وتوطين التكنولوجيا وتدريب الكوادر وتحسين المرافق الحيوية في البلدان الاقل نموا .

ليس هذا فحسب ، فقد قامت دولة الإمارات باستضافة العديد من المؤتمرات الدولية المتعلقة بمساعدة الدول الاقل نموا من أجل تشجيع النهوض بشعوب هذه الدول إلى مستويات معيشية أفضل.

الحضور الكريم

إن دولة الإمارات مستمرة في تنفيذ تعهداتها فيما يتعلق بالطاقة المتجددة والحفاظ على البيئة خاصة بعد استضافتها للمقر الدائم للوكالة الدولية للطاقة المتجددة "أيرينا" في مدينة "مصدر" بأبوظبي ، وهي تتطلع إلى العمل مع كافة الأعضاء في الوكالة بما يسهم في تحفيز اعتماد حلول الطاقة المتجددة على نطاق واسع في مختلف أنحاء العالم وخاصة في البلدان الأقل نموا.

و من ضمن الأمثلة تعهدتها بتقديم مبلغ 350 مليون دولار لدعم مشاريع الطاقة المتجددة في البلدان النامية فضلاً عن مساعدة بلدان الجزر الصغيرة المهددة بارتفاع منسوب مياه البحار

السيدات والســـادة ،،،

إن تحقيق التنمية المستدامة في البلدان الاقل نموا لا يزال قابلا للتحقيق من خلال التزام الدول المتقدمة بمسؤولياتها تجاه الدول الفقيرة ، فالإرادة السياسية الصادقة من قبل الطرفين سوف تسهم في تجاوز العوائق ، وإن التقصير من الطرفين سواءً من قبل الدول المتقدمة أو النامية لا شك سيضاعف الأخطار في مجتمعنا الدولي .

إن دولة الإمارات تتطلع أن يصدر من هذه الاجتماعات التزاما وتنسيقاً أكبر لتحقيق أهداف التنمية ، وهي ملتزمة يد بيد مع الشركاء في سبيل الوصول إلى مجتمع دولي أكثر نموا وأمنا .

وشكرا